

أوراق في الاقتصاد السياسي للعالم الثالث



د. مظهر محمد صالح*: تفكك ثروة الامة وتفكك الدولة-الامة

إن تفكيك شفرة التخلف في فهم الدولة وظهور قوى ما قبل الدولة-الامة (بأشد حالاتها تمزيقاً للكيان السياسي المؤسسي الذي ماهيته هي التعبير عن روح المواطنة في القرن الحادي والعشرين) يرتبط بقيام ظاهرة سياسية دولية انتزعت العولمة فيها قيمة الدولة-الامة، من خلال اختراق أو اصر استدامة الدولة-الامة في بلدان مهمة من العالم الثالث مازالت تمتلك ثراء الموارد الخام، لتجعل من ذلك الثراء الفتيل الذي يشتعل صوب تفكك النظم السياسية وتبدلها من الدولة-الامة إلى الدولة-الطائفة أو الدولة-العرق في البلد الواحد، لتلتحق الأجزاء المفككة بمظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية، كلاً على حده، بعيداً عن الدولة-الامة طالما تمتلك مقوماً اقتصادياً مجتزأً من ثروة الامة.

أوراق في الاقتصاد السياسي للعالم الثالث

فالشرق الأوسط اليوم هو النموذج السيئ لبلوغ هذه الظاهرة إذ أصبحت حقول النفط، على سبيل المثال، الكثافة الاقتصادية المولدة للتفكك السياسي وولادة نظم جديدة أقرب إلى أشباه دولة منسلخة من الدولة-الأمة والتي هي نتاج مراحل الاستقلال السابق الذي عاشه القرن العشرين. وتكون أحياناً بصورة نماذج من قوى مسلحة أو كتل سياسية متنفذة من الباطن السياسي تمتلك امتيازات تجارية وعسكرية وسلطات، وتعمل بشكل مصغر لشبه الدولة أو ما نسميه بالدولة الموازية. وهي من مشتقات الدولة العميقة المرتبطة ببقايا الدولة-الأمة في كيان مقايضة تعايشي طفيلي خطير.

إنها تصورات واقعية للدولة العربية الراهنة المتشذمة من الداخل هذه المرة أو مشتقة من كيان اسمه الدولة-الأمة، لتتحول حسب القابلية والقدرة والظرف السائد إلى تنشئة كيانات سياسية مجتزأة أشبه ما تكون بالإقطاعيات السياسية، كما صورها الكاتب والمفكر السياسي العراقي حسين العادلي. ذلك بما يساعد على الدوام صوب ولادة كيانات ذات صفة هلامية تجميعية بأجزاء غالباً ما تكون غير منسجمة الميول. فكل واحد منها يحاول أن يتسع في النفوذ الاحتكاري لاغتنام السلطة عندما تتاح له فرصة التمدد بكونها قوى ما قبل الدولة.

ولم تنفك كل إقطاعية سياسية متشذمة أو كانتون سياسي، إن جاز التعبير، في سلوكها عن اعتماد مبادئ (ثلاثة سائدة) في المجتمع السياسي العربي عند تسيير النظم الكانتونية السياسية سواء أكانت بإقطاعية واحدة مطلقة كبيرة أو بإقطاعيات سياسية على النمط الديمقراطي التفكيكي أحياناً لبلوغ الغنيمة بأذاتين قوامهما: القبيلة والعقيدة، كما أجاد بها المفكر السياسي محمد عابد الجابري.

في ضوء ما تقدم، نجد في نفاذية تحليل قوة حركة التاريخ السياسي وتقييمها واكتشاف قوانينها وآلياتها (في مختبرات السياسة في القرن الحادي والعشرين)

أوراق في الاقتصاد السياسي للعالم الثالث

ان هشاشة العقد الاجتماعي soft social contract ومركباته ستظل العامل الجوهرى الذي بات يوفر حيزاً خطيراً لصعود قوى ما قبل الدولة pre-state forces وتعد (تناثرا) خطيراً في إعادة تركيب (الهوامش الاجتماعية) social margin المقوّضة لحركة التاريخ نفسه صوب مجتمع الحريات والمواطنة.

بعبارة أخرى، هي نماذج مجتمعية تمثل حالة من الضرورات Necessities الخطيرة في رثاة التكوينات الاجتماعية القائمة لاستدامة الحرية (التي كان ينبغي ان توفرها الدولة-الامة) بعد ان تقلصت مساحاتها وبارتدادات عكسية لمنطق التاريخ لبلوغ حالة الدولة-الامة المستدامة. وهكذا، عند توافر الحالة التعاقدية الاجتماعية الناقصة أو الهشة soft or incomplete social contract للأدوات المخترقة للحريات والحقوق والواجبات والتعاطي الانساني بما يكفي لتقويض المسار التاريخي لحركة تكوين الدولة (وتكون متاحة الاستعمال لقوى ما قبل الدولة Pre-state forces) فإن اعوجاجاً في مكونات البنية السياسية ستأخذ مساراً شديداً الالتواء في حركة التاريخ.

فعند سيادة حالة التطور الكمي evolution في تطبيقات العقد الاجتماعي المذكور دون ان تميزه مبادي تقود إلى انعطافات حادة إيجابية في ذلك التطور، ونقصد ديناميكية الثورات revolutions التي تقوي المسار في بناء الدولة المؤسساتية القائمة على معتقدات العقد الاجتماعي نفسه وتراكيبه، فإن غلبة حالة السكون static المذكورة آنفاً لمسارات العقد الاجتماعي ستبقى تحمل أسس خاوية في مدخلات مكونات الدولة ومخرجاتها لتشكل نتائج تستطيع ان تجرد نشأة الدولة نفسها وتنزعها لتتحول الدولة أو احتمالات وجودها إلى مجرد سلطة authority أو ما يمكن تسميته بأشباه الدولة.

لذا فإن (ستاتيكية العقد المذكور) ستظل الميدان الطبيعي الذي تُولد فيه قوى ما قبل الدولة وتتقوى فيها تلك القوى وهي تحمل معتقدات شديدة الرثاة قادرة على احتواء المسار التاريخي للدولة المكتملة في شروطها التاريخية. أي

أوراق في الاقتصاد السياسي للعالم الثالث

ان تقويض أسس بناء الدولة سيعتمد إجمالاً على طبيعة (العقد الاجتماعي) في نضجه ومكوناته وتماهيه حقاً.

ختاماً، فما لم يمتلك العقد الاجتماعي نفسه لثلاثية: الاكتشاف والامتثال والتماهي، ويوفر التطابق بين الفرد والمجتمع والدولة، كما يراها المفكر حسين العادلي في شذراته، فإن سيادة ستاتيكية التطور ستقوي لا محالة كائنات ما قبل الدولة طالما ان ديناميكية التطور ظلت غائبة في مركبات العقد الاجتماعي لبنية الدولة.

(* باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ونائب محافظ البنك المركزي السابق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/>